

لتحة

النظام الأساسي لصندوق التأمين

الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء

الباب الأول

بيانات عامة

مادة (١) :

(أ) اسم الصندوق : صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء .

(ب) عنوان الصندوق ومقره الرئيسي : ٧٨ شارع الحرية بالمنيا.

(ج) الغرض من تكوينه :

منح مزايا تأمينية للأعضاء وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي .

(د) تاريخ التأسيس : ٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٧

(هـ) تاريخ احتساب المزايا وتحصيل الاشتراكات : من تاريخ التسجيل.

(و) تاريخ التسجيل: ٢٠٠٦ / ٨ / ١٤

(ت) تاريخ صدور قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بتسجيل الصندوق)

(ز) رقم تسجيل الصندوق : ٧٨٦

مادة (٢) :

للصندوق شخصية قانونية اعتبارية تخضع لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية ونظامه الأساسي .

مادة (٣) :

في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ -

(أ) الهيئة : الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

(ب) الجهة : شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء .

(ج) الصندوق : صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء .

(د) العضو المؤسس :

هو العضو الموجود بخدمة الجهة في تاريخ التأسيس وتقدم بطلب الانضمام للصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بتسجيل الصندوق وكذا الأعضاء العاملين بالجهة في تاريخ التأسيس والمتواجدون في إعارات أو اجازات خاصة بدون مرتب وقت تسجيل الصندوق على أن يقدموا بطلبات انضمام لعضوية الصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودتهم إلى العمل على أن يقوموا بسداد الاشتراكات من

تاریخ احتساب المزايا وتحصیل الاشتراکات حتی تاریخ انضمامهم إلى الصندوق مثمرة بعائد استثمار سنوي طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية .

هـ) مجلس الإداره : مجلس إدارة الصندوق .

و) أجر الاشتراك :-

١-أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا :-

وهو الأجر الأخير في تاريخ ترك الخدمة ويشمل العناصر التالية :-

١-الأجر الأساسي المجرد من العلاوات الخاصة .

٢-العلاوات الخاصة المضمومة للأجر المجرد من عام ١٩٩٨-١٩٩٩ .

٣-العلاوات الخاصة الغير مضمومة للمرتب من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٥ .

٤-بدلات طبيعة العمل (تعادل ٤٠٪ من مجموع ١ و ٢) .

٥-بدل التعثيل (يعادل ٦٪ من المرتب المجرد) .

٦-العلاوة الاجتماعية (تتراوح من ٤ - ١٠ جنيه) .

٧-الحافز الدوري يعادل ١٠٠٪ من مجموع ١ و ٢ تقريراً .

ولا يعتد بأي إضافات أخرى على هذا الأجر أيا كان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية وعتمدها الهيئة .

٢-الأجر الأساسي :-

وهو الأجر الذي يستخدم في احتساب الخصم وأداء الاشتراکات ويشمل العناصر السبعة السابقة فيما عدا الحوافز

مضافاً إليه البنود التالية :-

البدلات الأخرى وهي :-

بدل التفرغ-بدل الورادي-بدل العدوى-بدل اقامة-بدل سماعة .

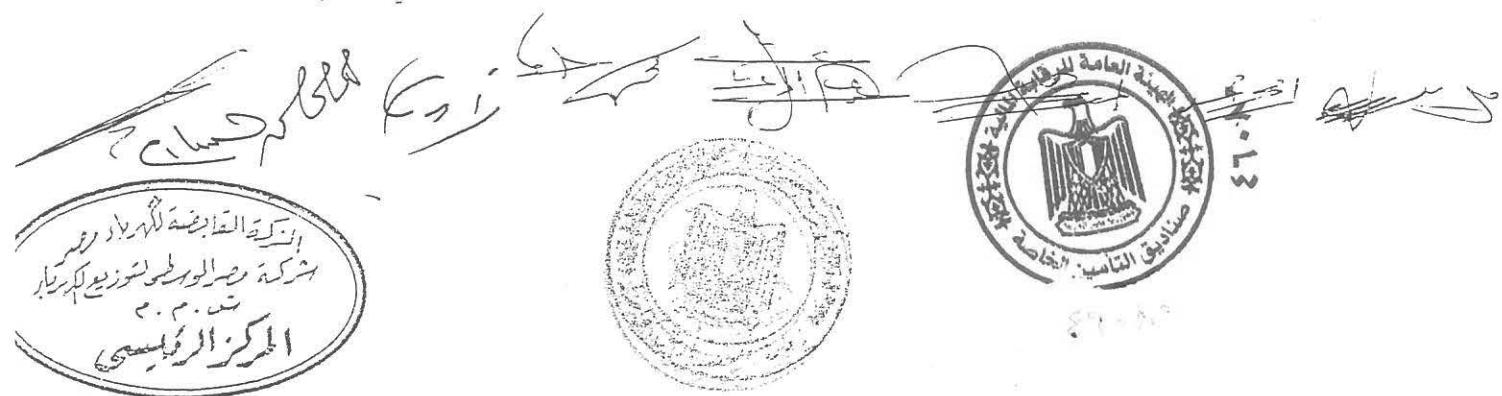
ز) مدد الاشتراك السابقة : لا توجد .

ح) مدد الاشتراك اللاحقة :

هي مدد الاشتراك الفعلية بالصندوق، اعتباراً من (تاریخ تحصیل الاشتراکات وصرف المزايا) أو من تاریخ الانضمام للصندوق بالنسبة للأعضاء الجدد .

ط) عند حساب مدة الاشتراك يجب كسر الشهر إلى شهر وكسور السنة تحسب بالطريقة النسبية مع مراعاة سداد اشتراك الشهر الأخير من الخدمة بالكامل .

ك) العجز المنهي للخدمة : هو العجز المنهي للخدمة طبقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي بمصر .



الباب الثاني :
شروط العضوية والاشتراكات

مادة (٤) :

شروط العضوية : يشترط في العضو ما يلي :

(أ) أن يكون من العاملين الدائمين والمؤقتين بالجهة .

(ب) أن يقبل كتابة الانضمام لعضوية الصندوق بالتوقيع على استمارة العضوية وقبول خصم الاشتراكات .

(ج) أن يقوم بسداد الاشتراكات بصفة منتظمة .

(د) الحد الأقصى لسن الانضمام (٥) عاماً ويستثنى الأعضاء المؤسسين من شرط السن .

مادة (٥) :

الاشتراكات ورسم الانضمام كما يلي :-

١- الاشتراكات :-

ت تكون الاشتراكات الخاصة بمكافأة ترك الخدمة مما يلي :-

١ - ٨% من أجر الاشتراك فيما عدا الحوافز .

٢ - ٣% من الحوافز الدورية والمكافآت عن جهود غير عادية .

٣ - نسبة ثالثي من حصيلة الجزاءات الموقعة على العاملين طبقاً للقرارات المنظمة وعائد الجمعيات التي تساهم الشركة في إنشائها .

٤ - ٣% من حافز التميزانية الذي يصرف للعاملين .

٥ - ٢% من قيمة الحافز التقديرية الذي يصرف عن نهاية الخدمة .

على ألا يقل مجموع العناصر الخمسة السابقة (بخلاف عائد الاستثمار) عن ثلاثة وعشرون مليون جنيه سنوياً وفي حالة عدم تحقيق هذه الموارد أو عدم تحقيق جزء منها يتم الخصم من المرتبات الشهرية للأعضاء أو يتم الرجوع للخبير الاكتواري للصندوق لإعادة النظر في المزايا السنوية والاشتراكات الواجب تحصيلها من الأعضاء وتقرير إما تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً وفقاً لما تسفر عنه الدراسة الاكتuarية التي يدها الصندوق بفحص مركزه المالي وتعتمدتها الهيئة .

٦ - رسم العضوية للصندوق خمسة جنيهات للأعضاء الجدد .



: مادة (٦)

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :-

(أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١ - بلوغ سن التقاعد القانونية .

٢ - الوفاة .

٣ - العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئي) .

٤ - النقل (إجباري - اختياري) .

٥ - الاستقالة من الخدمة .

٦ - الفصل من الخدمة .

٧ - المعاش المبكر .

(ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :-

١ - الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق .

٢ - الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي .

ويختبر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زانت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات . وعلى أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستمرة بعائد استثمار سنوى طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الإكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته ويكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .

: مادة (٧)

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخباره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غایتها شهر من تاريخ إخباره اعتباره مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الإكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادةه عن خمس سنوات .



الباب الثالث (المزايا)

مادة (٨) أولاً : المزايا التأمينية :-

تصرف المزايا التأمينية في الحالات التالية :-

أ) في حالات انتهاء الخدمة بسبب :-

- بلوغ سن التقاعد القانونية (ستين أو خمسة وستون عاماً) .

- الوفاة أو العجز الكلي المستديم قبل بلوغ العضو السن القانونية .

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ثمانية وأربعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (١/٣) من الباب الأول .

وبالنسبة للعامل المؤقت في حالة الوفاة الطبيعية أو نتيجة حادث داخل العمل أو عدم الياقة الطبيعية للخدمة :

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع خمسة آلاف جنيه .

ب) في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم :-

يؤدي الصندوق للعضو ٥٥٪ من الميزة التأمينية المستحقة في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الكلي المستديم أو يعامل معاملة العضو المستقيل أيهما أفضل للعضو .

مادة (٩) :

في حالة انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أو النعاش المبكر أو النقل أو الفصل من الخدمة أو النقل إلى جهة أخرى :-

١- بالنسبة للأعضاء الذين ينطبق عليهم الإحالـة للمعاش في سن الستين :

أ- إذا كان سن العضـو أقل من خمسـون عامـاً :

يؤدي الصندوق للعضو ما سددـه من اشتراكـاـدـ فقطـ .

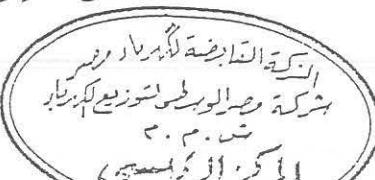
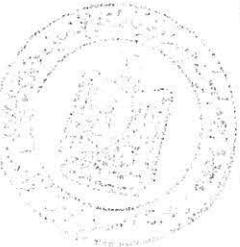
ب- إذا كان سن العضـو من خمسـون عامـاً حتى سن خمسـة وخمسـون عامـاً :

يؤدي الصندوق للعضو ٤٨٪ شـهـرـ من أجر الاشتراكـ الواردـ بأـحكـامـ

المادة (٢/١) من الباب الأول عن كل سنة اشتراكـ بالـصـندـوقـ .

ج- إذا كان سن العضـو خمسـة وخمسـون عامـاً حتى سن ستـون عامـاً :

يؤدي الصندوق للعضو الميزة التأمينية كاملـة مع خـصمـ ١٦٪ شـهـرـ عنـ كلـ سنةـ نـقـلـ عنـ السنـ القـانـوتـيـ للـإـحالـةـ للمـعاشـ .



الخبير بـ

٢- بالنسبة للأعضاء الذين ينطبق عليهم الإحالة للمعاش في سن الخامسة والستين :

أ- إذا كان سن العضو أقل من خمسة وخمسون عاماً :
يؤدي الصندوق للعضو ما سدده من اشتراكات فقط .

ب- إذا كان سن العضو من خمسة وخمسون عاماً حتى سن ستون عاماً :
يؤدي الصندوق للعضو، ٤ شهر من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (١٠/٣) من الباب الأول عن كل سنة اشتراك بالصندوق .

ج- إذا كان سن العضو ستون عاماً حتى سن خمسة وستون عاماً :
يؤدي الصندوق للعضو الميزة التأمينية كاملة مع خصم ٦ شهر عن كل سنة تقل عن السن القانوني للإحالة للمعاش .

مادة (١٠) :

في حالة انتهاء العضوية بسبب الاستقالة أو الفصل أو الالتحاق من الصندوق :

أ- في حالة أن تكون مدة الاشتراك الفعلي بالصندوق أقل من ثلاثة سنوات :
لا يؤدي الصندوق للعضو أي شيء .

ب- في حالة أن تكون مدة الاشتراك الفعلي بالصندوق ثلاثة سنوات حتى خمس سنوات :

يؤدي الصندوق للعضو ٥٥% من الاشتراكات المسددة منه فقط .

ج- في حالة أن تكون مدة الاشتراك الفعلي بالصندوق أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات :

يؤدي الصندوق للعضو ٧٥% من الاشتراكات المسددة منه فقط .

د- في حالة أن تكون مدة الاشتراك الفعلي بالصندوق عشر سنوات فأكثر :
يؤدي الصندوق للعضو إجمالي الاشتراكات المسددة منه فقط .

مادة (١٠) مكرر:

في حالة انتقال العامل من جهة عمل أخرى :

يجوز قبول العامل كعضو جديد وبشرط ألا يتعدي سنه خمسة وأربعون عاماً ويحدد رسم تأسيس لكل حالة على حدة في ضوء دراسة اكتوارية .

مادة (١١) :

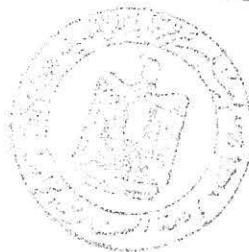
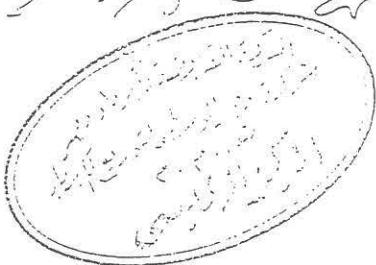
في حالة انتهاء الخدمة بسبب النقل دون طلب العضو : -
يخبر العضو بناء على طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة بين



الاستمرار في عضوية الصندوق وسداد كامل الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام المادة (٥) من النظام الأساسي وذلك على أساس أجر اشتراك قرينه في الدرجة قبل انتهاء خدمته أو أجر اشتراك الأحدث منه في الدرجة بنفس الصندوق وصرف الميزة التأمينية طبقاً لأحكام النظام الأساسي أو تطبيق أحكام المادة (٩) من ذات النظام الأساسي .

مادة (١٢) :
في حالات الخروج الجماعي أيًا كان سببه سواء كان بالمعاش العابر أو الاستحبابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :-
يوقف العمل بهذا النظام ويتم الرجوع للهيئة للتوجيه باتخاذ اللازم أو التوجيه باعداد دراسة اكتوارية لدراسة مدى تأثير هذا الخروج على المركز الثاني الصنفي .

مادة (١٣) :
في حالة الإعارات والاجازات بدون مرتب :
يقوم العضو بسداد الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام النظام الأساسي مقدماً سنوياً وفي حالة التأخير يتم تطبيق أحكام المادة (٧) من ذات النظام وفي حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهي للخدمة أثناء فترة الإعارة أو الاجازة بدون مرتب تصرف المزايا التأمينية طبقاً لأحكام هذا النظام مع خصم الاشتراكات المستحقة عن هذه الفترة مضافاً اليه عائد استئجار يعادل معدل الفائدة الواردة بالدراسة الاكتوارية



الباب الرابع
النظام المالي للصندوق

مادة (١٤) :

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة (١٥) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك من الأغراض فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده الخبير الاكتواري .

مادة (١٦) :

ت تكون موارد الصندوق المالية مما يأتي :-

أ- الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام المادة (٥) من ذات النظام .

ب- عائد استثمار أموال الصندوق .

ج- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

مادة (١٧) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ٥٪ من جملة أموال الصندوق ويشرط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

مادة (١٨) :

توظف أموال الصندوق في القتوط الاستثمارية على الوجه التالي :-

١ - على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .

٢ - على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط لا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة أموال الصندوق أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

٣ - على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط لا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة أموال الصندوق أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .

٤ - لا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٪ من أموال الصندوق .

٥ - على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط لا يزيد قيمة أي عقار على %٣ من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .

٦ - على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية للأعضاء وبما لا يزيد على %٧٥ من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على القرض ، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية .

٧ - ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط لا تزيد جملة الادعاءات لدى أحد البنوك على %٢٥ من جملة أموال الصندوق .

٨ - على الأكثر من استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

مادة (١٩) :

لا يجوز أن يحتفظ أمين الصندوق بأكثر من (٥٠٠) جنيه نقدية في عهده للصرف منها على الصندوق ولا يجوز أن يتم صرف أكثر من (٥٠٠) جنيه نقداً وما زاد على ذلك يصرف بشيك .

مادة (٢٠) :

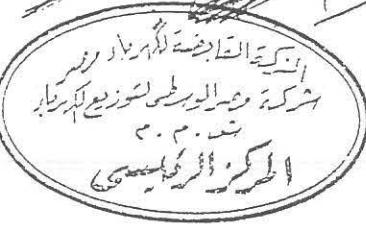
يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصريف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها .

مادة (٢١) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدين بالسجل المعهود لهذا الغرض بالهيئة مرة كل خمس سنوات على الأكثر وكلما دعت ظروف الصندوق لذلك ويتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهادات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين مصحوبة بشهادة من الخبرير الاكتواري تفيد أن المسؤولين عن إدارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبها واللزامية للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهادات الصندوق ويلتزم الصندوق في جميع الأحوال بنفقات الفحص .

مادة (٢٢) :

الحد الأقصى لنسبة المصاروفات هو $\frac{1}{4}$ % من الإيرادات عدا عائد الاستثمار .



الباب الخامس
السجلات والحسابات السنوية

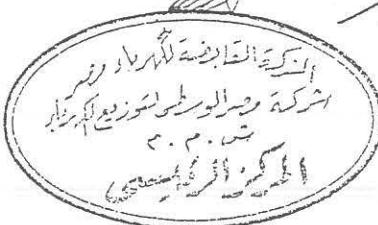
مادة (٢٣) :

- على رئيس مجلس إدارة الصندوق أن يقدم للهيئة خلال الشهر التالي لقرار الميزانية من الجمعية العمومية للصندوق المستندات الآتية :-
- الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق .
 - حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق .
 - بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق .
 - بيان عدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار التعويضات التي تمت تسويتها .
 - تقرير مراجع الحسابات .
 - تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالته العامة ونشاطه خلال العام وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهريّة توافد الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراجع الحسابات .

مادة (٢٤) :

- يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-
- ١ - سجل العضوية .
 - ٢ - سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
 - ٣ - سجل الأموال المملوكة للصناديق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها .
 - ٤ - سجل الإيرادات .
 - ٥ - سجل الاشتراكات .
 - ٦ - سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
 - ٧ - سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً .
 - ٨ - سجل قروض الأعضاء .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسوب الآلي بالنسبة لبعض السجلات .
ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .



الباب السادس
الجمعية العمومية

مادة (٢٥) :

ت تكون الجمعية العمومية للصندوق من الأعضاء الذين أوفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام الصندوق ومضت على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل .

مادة (٢٦) :

تدعى الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الثلاث أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر في الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير مراقب الحسابات وانتخابأعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وغير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال .
ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل التي يحددها كما يجوز دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء على الأقل .

مادة (٢٧) :

تبلغ الهيئة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل ويرفق بالإبلاغ صورة من كتاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة له كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

مادة (٢٨) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتأمل العدد أحد ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الانعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠٪ من مجموع الأعضاء أو خمسين عضواً أيهما أقل .

ويجوز لعضو الجمعية أن ينوب عنه كتابة عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب العضو عنه أكثر من عضو واحد .

مادة (٢٩) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا المسائل الخاصة بقرار حل الصندوق أو إدخال تعديل في نظامه يتصل بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة والاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل .



مادة (٣٠) :

لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الصندوق وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض فيما عدا انتخاب أجهزة الصندوق .

مادة (٣١) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراجع لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراجع الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبة والمراجعة .



الباب السابع

مجلس الإدارة

مادة (٣٢) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (١١) عضو منتخبهم الجمعية العمومية للصندوق من بين أعضائها.

مادة (٣٣) :

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمنعاً بحقوقه المدنية والسياسية ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسؤول.

مادة (٣٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والسكرتير والمدير المسؤول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره تقرير الخبير الكتواري ويشترط موافقة الهيئة.

مادة (٣٥) :

مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنة بطريق الفرع.

مادة (٣٦) :

يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون الصندوق في حدود أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ ولاته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق ويتولى على الأخص المهام الآتية :

(أ) الإشراف على تنفيذ هذا النظام بما يحقق أغراض الصندوق .

(ب) وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق والموافقة على مجالات توظيفها .

(ج) إعداد ميزانية الصندوق وحساباته الخاتمية ومركزه المالي .

(د) تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم .

(هـ) وضع اللوائح الداخلية اللازمة للإدارة .

ويكون اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر النظر في شئون الصندوق وكل عذر يختلف عن الحضور أكثر من نصف عدد الجلسات خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقلاً من المجلس .

مادة (٣٧) :

لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .



مادة (٣٨) :

- يختص رئيس مجلس الإدارة بما يلى :-
- أ- تمثيل الصندوق أمام القضاء وفي صلاته مع الغير .
 - ب- يرأس جلسات مجلس الإدارة وجلسات الجمعية العمومية .
 - ج - التوقيع على محاضر الجلسات والمكاتب وأذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق .
 - د- متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق .
 - هـ - إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة .

مادة (٣٩) :

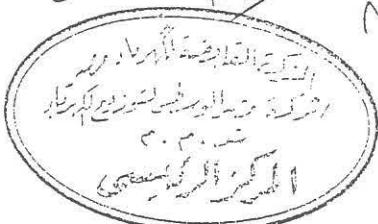
- يختص مدير الصندوق بما يلى :
- أ- الإشراف على النواحي الإدارية للصندوق .
 - ب- الإشراف على المزايا والحقوق التأمينية .
 - ج- اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالضمانات وعقود الرهون وكافة الأوراق الهامة ذات القيمة .
 - د- إعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق للعرض على مجلس الإدارة .

مادة (٤٠) :

- يختص أمين الصندوق بما يلى :-
- أ- وضع النظم المالية والمحاسبية والمراقبة الداخلية الكفيلة بالحفظ على أموال الصندوق .
 - ب - العمل على إمساك السجلات المالية .
 - ج- إعداد الحسابات الختامية في نهاية كل سنة مالية .
 - د- التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع رئيس مجلس الإدارة .
 - هـ- اتخاذ الإجراءات التي تكفل :
 - الإشراف على تحصيل موارد الصندوق .
 - سداد المطالبات المستحقة إلى أصحاب الحق .

مادة (٤١) :

يكون أعضاء مجلس الإدارة ومدير الصندوق مسؤولين في أموالهم الخاصة عن تعويض كافة الأضرار المادية التي تلحق الصندوق نتيجة إخلائهم بواجباتهم أثناء إدارتهم للصندوق .



الباب الثامن
التعديل على النظام الأساسي

مادة (٤٢) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تد لها الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٤٣) :

يجب إخطار الهيئة عن كل تعديل في البيانات الآتية :-

- النظام الأساسي للصندوق .

- بيان الشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها .

- البيانات والمستندات التي يرى رئيس مجلس إدارة الهيئة ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق تكفي لتفطية التزاماته .

ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة وتنشر في الوقائع المصرية أى تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا .

مادة (٤٤) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التي تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .



الباب التاسع

حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته

مادة (٤٥) :

يجوز طلب تصفية الصندوق بعد موافقة الجمعية العمومية بالأغلبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ .

مادة (٤٦) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة شطب تسجيل الصندوق في الأحوال الآتية :-.

- ١- إذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه في المادة (٢١) أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء بالتزاماته .
- ٢- إذا ثبت أن الصندوق لا يسير وفقاً لاحكام القانون أو القرارات المنفذة أو النظام الأساسي .
- ٣- إذا كانت إدارة الصندوق يشوبها غش أو تدليس .
- ٤- إذا توقف الصندوق عن مباشرة أعماله أو كان من مصلحة أعضائه التصفية .
- ٥- إذا أدمج الصندوق في صندوق آخر .

وفي الحالات الثلاث الأولى ينذر الصندوق بالمخالفات ويعين مهلة شهر لإبداء دفاعه وفي حالة عدم الافتتاح بوجهه نظره يشطب التسجيل ويعين رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة لتصفية الصندوق .

ويجوز بدلاً من شطب التسجيل أن يتقرر بموافقة الجمعية العمومية غير العادية للصندوق إما خفض قيمة التعويضات أو المرتبات المقررة في نظام الصندوق أو رفع قيمة الاشتراكات أو كليهما معاً بحيث تصبح أموال الصندوق كافية لمقابلة التزاماته .

مادة (٤٧) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قرار بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .

مادة (٤٨) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة الازمة للانتهاء من عملها ، ويجوز تجديد هذه التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .



مادة (٤٩) :

تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفية ويوزع عليهم ناتج التصفية بنسبة مساهمة كل منهم .

مادة (٥٠) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والالتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء .



باب العاشر
أحكام عامة

مادة (٥١) :

يُحظر على إدارة الصندوق نشر أى بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أى من أعضائه الحق في طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة .

مادة (٥٢) :

يؤدى الصندوق إلى الهيئة رسمًا سنويًا مقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقًا للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٥٣) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها إلى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو في الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .

مادة (٥٤) :

إذا كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة يؤدى الصندوق المزايا التأمينية المستحقة وفقاً لهذه اللائحة إلى من يكون العضو قد حدهم قبل وفاته وبالنسبة التي حددها وفي حالة عدم تحديد المستفيدين من مستحقات الوفاة أو وفاة أحدهم قبل وفاة العضو دون تعديل رغبته فتؤدى تلك المستحقات أو الباقى منها إلى الورثة الشرعية للعضو ووفقاً للأوصبة الشرعية .

مادة (٥٥) :

يحدد مجلس إدارة الصندوق بقرار منه الإجراءات والقواعد التنفيذية للتحصيل وأداء المزايا والإجراءات المتعلقة بصرف الحقوق والمستندات التي يتعين على العضو أو المستحقين عنه تقديمها .

مادة (٥٦) :

يحدد مجلس إدارة الصندوق القواعد والإجراءات لتعيين العاملين بإدارة الصندوق وتحديد اختصاصاتهم .



مادة (٥٧) :

يشترط لبدء سريان النظام أن يكون ٩٠٪ على الأقل من الأعضاء الذين شملتهم الدراسة الاكتوارية قد اشتركوا في الصندوق وسددوا اشتراكاتهم بالفعل .

مادة (٥٨) :

يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري بفحص المركز المالي للصندوق .



قرار رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦ / ٣ / ١٤

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٤٤) لسنة ٢٠٠٦ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء برقم (٧٨٢). وعلى لائحة النظام الأساسي لصندوق وتعديلاتها.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لصندوق المنعقدة في ٢٠١٥/٨/١ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠١٥/٨/١.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٥٨٨) لسنة ٢٠١٥ بجلستها المنعقدة في ٢٠١٦/١/١٩ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى منظمة الإدارية العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٦/٣/١٠.

قرار

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣/و/١) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٤/ج)

٤٩٠٨*

والفقرة الأخيرة من المادة (٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراك) والمادة (٨)، ١٢، ١٣ مكرر (٢) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد به :

و) **أجر الاشتراك :**

(١) **أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا :**

هو الأجر الأخير في تاريخ ترك الخدمة ويشمل العناصر التالية :

(أ) ٤٠٪ من الأجر الأساسي الشهري الفعلي في ٢٠١٤/١٢/٣١ (الأساسي في ٢٠١٤/١٢/٣١ + ٤٠٪ منه مقابل طبيعة العمل + ١٠٠٪ منه مقابل الحافز الدورى) ويزيد هذا البند ٧٪ سنويًا اعتباراً من ٢٠١٥/٧/١.

(ب) بدل التحويل الفعلى طبقاً لقيمتها في ٢٠١٤/١٢/٣١.

(ج) العلاوات الاجتماعية طبقاً لقيمتها في ٢٠١٤/١٢/٣١.

ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراك)

مادة (٤) : شروط العضوية :

يشترط في العضو ما يلى :

ج) الحد الأقصى لسن الانضمام ٥؛ عاماً بشرط سداد كامل اشتراكات النظام (حصة العضو + حصة الجهة) اعتباراً من تاريخ أول تعيين له أسوة بقريره في التعين من المشتركين بالصندوق أو سداد رسم العضوية الإضافي وفقاً للجدول التالي (أيهما أكبر) :

رسم العضوية الإضافي كمضاف لأجر الاشتراك في تاريخ الانضمام (بالشهر)	السن عند الانضمام (بالسنوات)
لا شيء	٤١ فأقل
٠,٤٩	٤٢
٣,١٤	٤٣
٥,٧٨	٤٤
٨,٤١	٤٥

- يحسب السن عند الانضمام بالفرق بين تاريخ الانضمام وتاريخ الميلاد.



- تحسب كسور السنة نسبياً.
- يجوز تقسيط الاشتراكات المستحقة على العضو المستجد وفقاً لهذا البند أو رسوم العضوية وذلك بالشروط الآتية :
 - ١) أن يتم الالتزام بالقواعد والضمانات الازمة التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة.
 - ٢) يتم السداد على أقساط شهرية متساوية بحد أقصى ٣٦ شهر.
 - ٣) يتم إضافة تكاليف ومصاريف تقسيط بمعدل %٩ من إجمالي المبلغ المقسط عن كل سنة من سنوات السداد الى أصل المبلغ ثم يقسم إجمالي قيمة المبلغ وتکاليفه على مدة السداد.
 - ٤) يتعدى العضو بسداد الأقساط بالخصم من المرتب الشهري.

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام كما يلى :

١) الاشتراكات :

تكون الاشتراكات مما يلى :

- ١.....
- ٢.....
- ٣.....
- ٤.....
-

٠ على ألا يقل مجموع العناصر الخمسة السابقة (بخلاف عائد الاستثمار) عن ٣,٢٥ شهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٢) أو اثنان وخمسون مليون جنيه كحد أدنى سنويأً للعام المالى ٢٠١٤ على أن يتزايد هذا المبلغ سنويأً بنسبة ٥% على الأقل، وفي حالة عدم تحقيق هذه العناصر أو عدم تحقيق جزء منها يتم الخصم من المرتبات الشهرية للأعضاء فإن تعذر ذلك فعلى مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معأ اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصريف المزايا التأمينية التالية :

أ) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب :



- بلوغ سن التقاعد القانونية.

- الوفاة أو العجز الكلى المستديم.

يؤدى الصندوق للعضو أو لوريثه الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ثمانية وأربعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٣١٠).

على أن يكون الحد الأدنى للميزة فى حالة الوفاة أو العجز الكلى المستديم الناتج عن إصابة عمل بواقع ستين ألف جنيه.

مادة (١٢) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية :

) يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوارية يعدها الصندوق وتعتمدتها الهيئة، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها إلى الهيئة.

مادة (١٣) مكرر) :

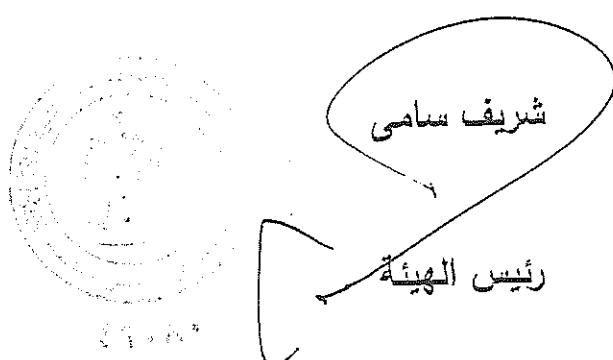
يخصص مبلغ مائتان وخمسون ألف جنيه سنوياً لحالات الحج والعمرة ويترتب بواقع ٥% سنوياً وفقاً للضوابط التالية :

٢) يخصص سنوياً مبلغ مائتان ألف جنيه بالإضافة للتزايد السنوي لإجمالي المبلغ للحج، وخمسون ألف جنيه فقط للعمرة.

ثانياً : إلغاء المادة (١٠) مكرر) من الباب الثالث (المزايا).

مادة (٢) : تسري هذه التعديلات وفقاً لما قررته الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف الإشارة إليه فيما عدا المادة (١٢) فتسري اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الواقع المصري وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه.



قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٤

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٤٤) لسنة ٢٠٠٦ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء برقم (٧٨٢). وعلى لائحة النظام الأساسي لصندوق وتعديلاتها.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة.

وعلي محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٥٨٨) لسنة ٢٠١٥ بجسدها المنعقدة في ٢٠١٦/١/١٩ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى منظمة الإدارية العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٦/٣/١٠.

قرار

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٦) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمادة (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادتين (٢٣ ، ٢٤) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمواد (٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١) من الباب السادس (الجمعية

العمومية) والمادة (٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠) من الباب السابع (مجلس الإدارة) والمادة (٤٣) من الباب الثامن (التعديل على النظام الأساسي) والمادة (٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) والمادة (٥١ ، ٥٣ ، ٥٥) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية :-

باب الثاني : (شروط العضوية والاشتراك)

مادة (٦) :

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

(أ) إنتهاء الخدمة لأحد الأسباب التالية :

١) بلوغ سن التقاعد القانونية (ستين عاماً).

٢) الوفاة.

٣) العجز المنهي للخدمة (الكلى - الجزئي).

٤) النقل (اجباري - اختياري).

٥) الاستقالة من الخدمة.

٦) الفصل من الخدمة.

٧) المعاش المبكر.

(ب) إنتهاء العضوية لأحد الأسباب التالية :

١) الانسحاب من عضوية الصندوق.

٢) عدم تسديد الاشتراكات المقررة.

(٣) الفصل من الصندوق بناءً على قرار من مجلس إدارته إذا ثبت من خلال التحقيقات ارتكاب العضو ثمة ما يخالف أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ أو لائحة التنفيذية أو القرارات المنظمة له أو النظام الأساسي.

على أن يخطر العضو بموجب خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بقرار مجلس إدارة الصندوق بشأن فصله وزوال صفة العضوية عنه وذلك في اليوم التالي للقرار.

ويجوز للعضو الذي تم فصله أن يقدم طلب إلى مجلس إدارة الصندوق لإعادة ضمه إلى الصندوق حال زوال أسباب الفصل بشرط ألا تتجاوز المدة بين تاريخ زوال العضوية وتاريخ الإعادة خمس سنوات، على أن يتلزم العضو بسداده الميزة التأمينية السابقة صرفها له وجميع الاشتراكات المستحقة مثمرة بعائد استثمار سنوى لا يقل عن



المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته، وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو.

ويجوز للعضو المنسحب اختيارياً من الصندوق أن يقدم طلب لمجلس إدارة الصندوق حال رغبته العودة إليه على أن يلتزم بسداد المبالغ المحددة المشار إليها بالفقرة السابقة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)
مادة (١٧) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك الخاضعة لشراف البنك المركزي المصري بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٧٥.

ويشترط للصرف من حسابات الصندوق في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركات إدارة محافظ الأوراق المالية المتعاقدين معها لإدارة استثمارات الصندوق.

مادة (١٨) :

توظف أموال الصندوق في القوات الاستثمارية الواردة بالمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ مع الالتزام بالنسب والضوابط الواردة بها.

مادة (٢٠) :

على الصندوق عند التعامل مع أي بنك أو أمين حفظ الحصول على إقرار من البنك أو أمين الحفظ - بحسب الأحوال - بعد السماح للصندوق بالتصريف في تلك الأرصدة أو تحويلها إلى آية جهات أو استثمارات أخرى إلا وفقاً للتعليمات المنصوص عليها في خطاب معتمد من الصندوق ومصدق عليه من الهيئة، ولا يجوز تعديل أو إلغاء تلك التعليمات إلا بنفس آية إقرارها، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الأصول المالية وفقاً لأحكام المادة (٢٢ مكرر ١) من النظام الأساسي.

مادة (٢١) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدين بالسجل المعهد لهذا الغرض بالهيئة مرة على الأقل كل خمس سنوات وذلك وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة.

ويجب أن يتضمن تقرير الخبير الاكتوارى البيانات الموضحة بالنموذج الذى تعدد الهيئة لهذا الغرض على الأقل وأن يكون مصدقاً عليها منه، ويتم إرسال نسخة من التقرير للهيئة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إعداده.

وفي جميع الأحوال على الخبير الاكتوارى أن يثبت فى تقريره أى نقص أو خطأ أو أى مخالفة يكتشفها أثناء إعداده التقرير.

مادة (٢٢) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ٢٪ من الاشتراكات السنوية، وذلك بخلاف تكاليف إدارة استثمارات الصندوق والتى يحددها مجلس الإدارة وتعتمد其ا الجمعية العمومية للصندوق.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٣) :

يقدم رئيس مجلس إدارة الصندوق للهيئة فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة (٤) من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ المستندات والبيانات التالية :

١) الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق.

٢) حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق.

٣) تقرير مراقب الحسابات متضمناً توضيح ما إذا كانت الحسابات الختامية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقرارات مجلس إدارة الهيئة المعمول بها فى هذا الشأن ومدى تعبيرها عن المركز المالى للصندوق تعبيراً صحيحاً من واقع سجلاتها والبيانات الأخرى التي رأى ضرورة الحصول عليها وإنها قد وضعت تحت تصرفه.

وعلى أن يتضمن التقرير - حال وجود تحفظات - بيان مدى تأثيرها على المركز المالى للصندوق.

ويتوجب على مراقب الحسابات أن يخطر الصندوق كتابة بأى نقص أو خطأ أو أى مخالفات يكتشفها أثناء فحصه مع إلتزامه فى ذات الوقت بإخطار الهيئة بذلك.

٤) تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالة الصندوق ونشاطه خلال العام.

٥) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق.

بيان بعد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار المزايا التأمينية التي تم سدادها خلال العام وتلك التي ما تزال تحت التسوية.



وفي حالة تغزّل الجمعية العمومية لظروف قهريّة توافق الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراقب الحسابات.

مادة (٢٤) :

يمسّ الصندوق السجلات الآتية :

- ١) سجل العضوية.
- ٢) سجل حاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- ٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيده به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤) سجل الإيرادات.
- ٥) سجل اشتراكات الأعضاء.
- ٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمرizaya.
- ٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.
- ٨) سجل قروض الأعضاء.
- ٩) سجل شكاوى الأعضاء.
- ١٠) سجل الدعاوى القضائية المتناولة.

ويجوز تطوير نظام السجلات باستخدام نظام الحاسوب الآلى بما يتواافق مع القواعد والمعايير الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، على أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من قبل الهيئة قبل استخدامها.

ويقوم الصندوق بالاحتفاظ في مركز إدارته بالسجلات والوثائق والمكاتب الخاصة به للمدة القانونية الواجب عليه الاحتفاظ بها طبقاً لطبيعة كل مستند.

باب السادس : (الجمعية العمومية)

مادة (٢٦) :

تدعى الجمعية العمومية خلال مدة لا تجاوز الثلاثة أشهر التالية لإنتهاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر فيما يلى :

- ١) إقرار الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات.
- ٢) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير مراقب الحسابات.
- ٣) النظر في إخلاء مسئولية أعضاء مجلس إدارة الصندوق عن السنة المالية.



- ٤) إنتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين انتهت عضويتهم.
- ٥) إقرار أي بدلات أو مقابل مادي أو مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٣٤) من هذا النظام.
- ٦) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.
- ٧) المسائل الأخرى التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال.

ويجوز لرئيس الهيئة دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي للنظر في المسائل التي يحددها، كما يجب على مجلس إدارة الصندوق دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء على الأقل، وفي حالة عدم استجابة المجلس يكون للهيئة دعوة الجمعية العمومية على نفقة الصندوق. ويتم إخطار أعضاء الصندوق باجتماعات الجمعية العمومية للصندوق عن طريق خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، أو النشر بالصحف قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية بخمسة عشر يوماً على الأقل.

مادة (٢٧) :

يلتزم الصندوق بإبلاغ الهيئة بموعد ومكان كل اجتماع للجمعية العمومية قبل إنعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل بموجب كتاب يرفق به صورة من الدعوة الموجهة إلى الأعضاء وجدول الأعمال والأوراق المرفقة، ولا يجوز للجمعية النظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال، كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

مادة (٢٨) :

لا يعتبر إجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يكتمل العدد أصل ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقصاها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الإنعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠% من مجموع الأعضاء أو خمسين عضواً أيهما أقل.

ويجوز لعضو الجمعية أن ينوب عنه كتابة على النموذج المعد لهذا الغرض من الهيئة عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية وعلى أن يعتمد ذلك من مدير الصندوق، على أن تتم تلك الإجراءات قبل إنعقاد الجمعية العمومية بـ ٢٤ ساعة على الأقل، ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.

مادة (٢٩) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بحل الصندوق أو تعديل نظامه الأساسي فيما يتعلق بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة



أو أحد أعضائه أو الاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

مادة (٣١) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراقب لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراقب الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمرجعين، بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوى الخبرة في مجلس إدارته. وبمراجعة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ٦ سنوات متصلة، كما لا يجوز التعاقد معه مرة أخرى إلا بعد مرور ٤ سنوات من تاريخ آخر سنة قام بمراجعة حسابات الصندوق فيها.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (٣٢) :

يدبر الصندوق مجلس إدارة مكون من (٩) أعضاء تنتخب الجمعية العمومية للصندوق بالاقتراع السرى عدد (٦) منهم ، ويتم تعيين (٣) أعضاء عن طريق رئيس الجهة المنشأ بها الصندوق.

ويجوز أن يضم تشكيل مجلس إدارة الصندوق عضوين على الأكثر من ذوى الخبرة فى مجالات الاستثمار أو التأمين من غير الأعضاء فى الصندوق بشرط أن توافق عليهم الجمعية العمومية للصندوق، ويتم الالتزام بتعریف شروط الخبرة الازمة فى مجالات الاستثمار والتأمين وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة.

وفي جميع الأحوال يجب أن يقل عدد الأعضاء من ذوى الخبرة والمعنيين من طرف الجهة المنشأ بها الصندوق عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.

مادة (٣٣) :

يشترط للترشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون ممتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى القضايا الماسة بالشرف أو الاعتبار ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسؤول.

مادة (٣٤) :

أى مقابل مادى يقرر لأعضاء مجلس الإدارة بمناسبة المشاركة فى اجتماعات المجلس أو



٤٦٧٦

اللجان المنبثقة عنه، سواء في صورة بدل حضور أو بدل انتقال أو غيره، يجب أن تتوافق عليه مسبقاً الجمعية العمومية للصندوق.

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٣) يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كلٍ من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والمدير المسؤول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره الخبير الاكتواري وبشرط موافقة الهيئة.

مادة (٣٦) :

يخص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شئونه وحسن إدارته وله في سبيل ذلك على الأخص ما يلى :

- ١) تعيين المدير المسؤول للصندوق، وتعيينه.
- ٢) تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد اختصاصتها، ومتابعة تقاريرها وتوصياتها.
- ٣) الموافقة على القوائم المالية للصندوق وإحالتها للجمعية العمومية مع تقرير مراقب الحسابات.
- ٤) إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق موضحاً به موقفه المالي للعرض على الجمعية العمومية.
- ٥) وضع الضوابط التي تضمن حسن أداء الصندوق وتحقيق أهدافه.
- ٦) متابعة الالتزام بقواعد وضوابط حوكمة الصندوق الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، ويصدر أي قرارات تنفيذية لازمة لتطبيقها.
- ٧) القيام بأى أعمال تحقق أغراض الصندوق، ومن ضمنها تعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمار والتعاقد مع شركة مرخص لها بإدارة محافظ الأوراق المالية وذلك كله وفقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق والضوابط الصادرة في هذا الشأن.
- ٨) اقتراح التعديلات المطلوبة على النظام الأساسي واتخاذ إجراءات اعتماد هذه التعديلات من الهيئة.
- ٩) ترشيح مراقبى حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقيدين فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين.
- ١٠) متابعة أعمال شركات إدارة استثمارات الصندوق (فى الحالات التي يتم فيها التعاقد معه).
- ١١) وضع الضوابط المنظمة لكيفية اختيار الأطراف الثالثة ذات العلاقة بالصندوق وكيفية تحديد أتعابها.



١٢) وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

ويكون اجتماع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر للنظر في شئون الصندوق .
ولا يجوز لعضو مجلس الادارة الاشتراك في التصويت إذا كانت له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة مصلحة أو صفة في الموضوع المعرض.

مادہ (۴۷)

يكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتكون قرارات المجلس صحيحة بالأغلبية المطلقة لآصوات الأعضاء الحاضرين للجتماع.

مادہ (۳۸)

يختص رئيس مجلس الادارة بالآتي :

١) تمثيل الصندوق أمام القضاء والغير.

٢) رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية، وتوقيع على محاضر الاجتماعات.

٣) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد التوقيعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

٤) متابعة قرارات مجلس الادارة ومراقبة سير العمل بالصنادوة .

٥) إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصنادوق يعرض على مجلس الإدارة.

٦) متابعة ما يصدر عن الهيئة من قرارات وضوابط وما تناطب به الصندوق من ملاحظات وحيط مجلس الادارة بها.

٧) التأكد من سداد الصندوق للرسوم السنوية لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة وفقاً للنموذج
 (٣) صناديق.

٣٩

يختص مدير الصندوق، بما يلي:

١) الإشراف على الأنشطة المحاسبية والمالية والإدارية وشئون العاملين بالصندوق، وعلى إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية.

٢) اقتراح النظم المالية والمحاسبية ونظم المراقبة الداخلية
الصندوق على أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق ..



- ٣) الإشراف على المزايا والحقوق التأمينية.
 - ٤) اتخاذ الإجراءات التي تكفل :
 - سلامة وسرعة تحصيل موارد الصندوق.
 - سلامة سداد المطالبات المستحقة إلى أصحاب الحقوق.
 - ٥) إتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالضمانات وعقود الرهن وكافة الوثائق الهامة.
 - ٦) يجوز أن يمنحه مجلس الإدارة صلاحية التوقيع على أذونات الصرف والشيكات لأحد توقيعيين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.
 - ٧) متابعة دقة واتكمال سجلات أعضاء الصندوق وسجل اشتراكات الأعضاء، وإتخاذ ما يلزم لإعداد وتوزيع البيانات والنشرات على الأعضاء والمطلوب إخطارهم بها وكذا إعداد لتنظيم الجمعيات العمومية.
 - ٨) الإشراف على استثمار أموال الصندوق وذلك سواء بصورة مباشرة أو من خلال مدير متفرغ للاستثمار أو من خلال التعاقد مع شركة أو أكثر من شركات إدارة محافظ الأوراق المالية.
 - ٩) إعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق للعرض على مجلس الإدارة.
- مادة (٤٠) :
- يختص أمين الصندوق بما يلى :
- ١) متابعة مدى كفاءة وفعالية النظم والسياسات والإجراءات المطبقة في المجالات المالية والمحاسبية والمراجعة الداخلية، وإنظام إمساك السجلات المالية.
 - ٢) تقديم توصياته لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بحسب الأحوال بشأن القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية قبل أن ينظر فيها مجلس الإدارة.
 - ٣) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات لأحد توقيعيين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤٣) :

يشترط الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق لتعديل أحكام النظام الأساسي وذلك في ضوء الدراسة الكتوارية التي يدها الصندوق لهذا الغرض - في الأحوال التي تستلزم ذلك - ويجب إخبار الهيئة بكل تعديل في البيانات الآتية :

- النظام الأساسي للصندوق.



- الشروط العامة لعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها.
ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة ونشر في الواقع المصرية أو تعديل يؤثر على سلامة المركز المالي للصندوق كالأغراض أو الاشتراكات أو المزايا على نفقة الصندوق.

الباب التاسع: (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادہ (۴۵)

مع عدم الإخلال بحالات وقواعد تصفية الصندوق وفقاً لحكم المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، يجوز للصندوق أن يتقدم للهيئة بطلب تصفية بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، على أن يعرض على الجمعية العمومية أسباب وميرات التصفية.

وتحدد الجمعية العمومية القائمين بالتصفيه والمدة الواجب إنهاء التصفيه خلالها وأتعاب المصفي، ولا يجوز مد مهلة التصفيه أو تغيير المصفي إلا بقرار من الجمعية العمومية في ضوء الأسباب والمبررات الداعمة لذلك.

وفي حالة تعذر إنعقاد الجمعية العمومية لأكثر من مرة تتوالى الهيئة دعوة الجمعية العمومية على نفقة الصندوق.

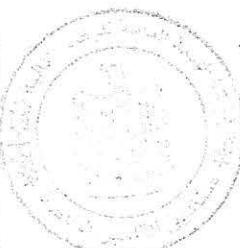
ويجب على القائمين على إدارة الصندوق تسليم جميع المستندات والسجلات والأموال الخاصة بالصندوق إلى المصفى بمجرد طلبها، ويتمتع عليهم التصرف في أي شأن من شئون الصندوق إلا بأمر كتابي من المصفى.

ماده (٤٧)

بناءً على موافقة الجمعية العمومية بتصفيه الصندوق طبقاً لل المادة (٤٥) من هذا النظام يصدر رئيس الهيئة قراراً بتصفيه الصندوق، كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية على أن يتضمن القرار القائمين بالتصفيه والمدة الواجب إنهاء التصفية خلالها وأتعاب المصرف ..

مادّة (٤٨) :

يجوز للصندوق طلب الإنداج في صندوق آخر أو أكثر وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٥.



وفي جميع الأحوال يتشرط تقديم تقرير من أحد الخبراء الاكتواريين عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق المندمج به على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط العامة والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء فيه.

ماده (٤٩) :

في حالة حل الصندوق أو تصفيته تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفية ويعزز عليهم ناتج التصفية بنسبة مساهمة كل منهم، وذلك بعد سداد كافة التزامات الصندوق، وتعامل مساهمة الجهة المنشأ بها الصندوق في ناتج التصفية وفقاً للشروط التي وضعتها تلك الجهة عند مساهمتها بالصندوق.

) ويتم شطب الصندوق بقرار من رئيس الهيئة بعد انتهاء المصفى من عمله وتوزيع ناتج التصفية ويتم نشر قرار الشطب في الواقع المصري على نفقة الصندوق.

ماده (٥٠) :

يكون للصندوق - بعد موافقة الهيئة - طلب تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر أو أكثر مسجل طبقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ على أن يعرض على الجمعية العمومية تقرير من أحد الخبراء الاكتواريين يبين مدى تناسب المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء المطلوب حوالته حقوقهم وغيرها من الإلتزامات الأخرى وبين الأموال والحقوق التي سيتم تحويلها للصندوق مقابل ذلك.

وفي جميع الأحوال يلزم الحصول على موافقة الهيئة المسبقة قبل إجراء عملية التحويل.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

ماده (٥١) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أى بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة والقرارات الصادرة تنفيذاً له إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى الهيئة.

ويكون لممثلي الصندوق أو أى من أعضائه طلب نسخة من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم مقابل الخدمة المقرر عن كل بيان.

ماده (٥٣) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وتسلم نسخة



منها إلى كل من يطلبها من المشتركين بما في ذلك الدراسة الاكتوارية والنظام الأساسي وفقاً لأخر تعديل مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.
ويكون رئيس مجلس إدارة الصندوق مسؤولاً عن متابعة تنفيذ ذلك.

مادة (٥٥) :

يتم صرف المزايا التأمينية للعضو بمجرد تحقق سبب استحقاقها بما في ذلك إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانوني، وذلك بموجب خطاب من العضو أو من يفوضه موجه للصندوق موضحاً به بياناته والسبب الموجب لصرف المزايا مرفقاً به المستندات اللازمة، وعلى الصندوق صرف المزايا الموضحة بهذا النظام للعضو خلال مدة لا تجاوز شهراً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً.

ثانياً : إضافة مواد جديدة برقم (٢٢ مكرر ، ٢٢ مكرر ١) للباب الرابع (النظام المالي للصندوق) وبرقم (٤ مكرر) للباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) وبأرقام (١٤ مكرر ، ١٤ مكرر ١ ، ١٤ مكرر ٢) للباب السابع (مجلس الإدارة) نصوصهم كالتالي :-

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢٢ مكرر) :

يكون لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد بإدارة محفظة استثماراته إلى مدير استثمار أو أكثر من بين الشركات المرخص لهم من قبل الهيئة بمزاولة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية مع إلتزام مدير الاستثمار بمحددات الاستثمار الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ والقواعد والضوابط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، ويتم إخطار الهيئة باسم الشركة المتعاقدة معها ونسخة من العقد المبرم معها.

وفي جميع الأحوال يتلزم مجلس الإدارة بعرض تقرير على الجمعية العمومية يتضمن أسباب ومبررات اختيار شركة إدارة محافظ الأوراق المالية المشار إليها ومختص واف لأعمالها السابقة وأتعابها، كما يتم عرض تقرير سنوي بنتائج أعماله وتقييم مجالس الإدارة له.

مادة (٢٢ مكرر ١) :

في حالة وصول أموال الصندوق المستثمرة لأكثر من مائة مليون جنيه، يتلزم مجلس إدارة الصندوق بتعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمارات ترخص له الهيئة على أن يتبعه عدد كاف من العاملين - وذلك كله وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة بشأن مهامه ومسئوليته والاشتراطات الواجب توافقها فيه.

ولمجلس إدارة الصندوق بدلاً من ذلك التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الاستثمارات المالية على إدارة ما لا يقل عن ٨٠٪ من أمواله وفقاً لما هو وارد بالمادة (٢٢ مكرر) من النظام الأساسي للصندوق.

باب الخامس: (السجلات والحسابات السنوية)

مادہ (۲۴) مکار

يكون لمجلس إدارة الصندوق التعاقد مع إحدى شركات خدمات الإدارة المرخص لها من الهيئة لإدارة سجل الأعضاء وسجل الاشتراكات وغيرها من بيانات الأعضاء المطلوب إحاطتهم بها وكذلك توزيع النشرات ودعوات حضور الجمعيات العمومية، على أن يتم إخبار الهيئة باسم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد الموقع معها.

ويتم عرض تفاصيل التعاقد ومقابل الاعتاب المقرر لها على أول جمعية عمومية تالية للصندوق.

الباب السابع : (مجلس الادارة)

ماده (١٤ مكر) :

كل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف عدد جلسات مجلس الإدارة خلال العام بدون
عذر مقبول يعتبر مستقلاً من المجلس.

وفي الأحوال التي ينخفض فيها عدد أعضاء المجلس عن الحد الأدنى للنصاب القانوني اللازم لاجتماع المجلس تدعى الجمعية العمومية للصندوق لاختيار أعضاء بدلاً منها.

مادة (١) مكرر

يختار مجلس إدارة الصندوق في أول إجتماع له بالأغلبية المطلقة للأعضاء رئيساً للصندوق ويجوز تعين مدير الصندوق من ضمن أعضاء المجلس على الألا يكون الرئيس أو أمين الصندوق.

ويجوز لمجلس الإدارة تغيير رئيس المجلس إذا كانت هناك أسباب جدية تستوجب ذلك، على أن يتم إخطار الهيئة بذلك.

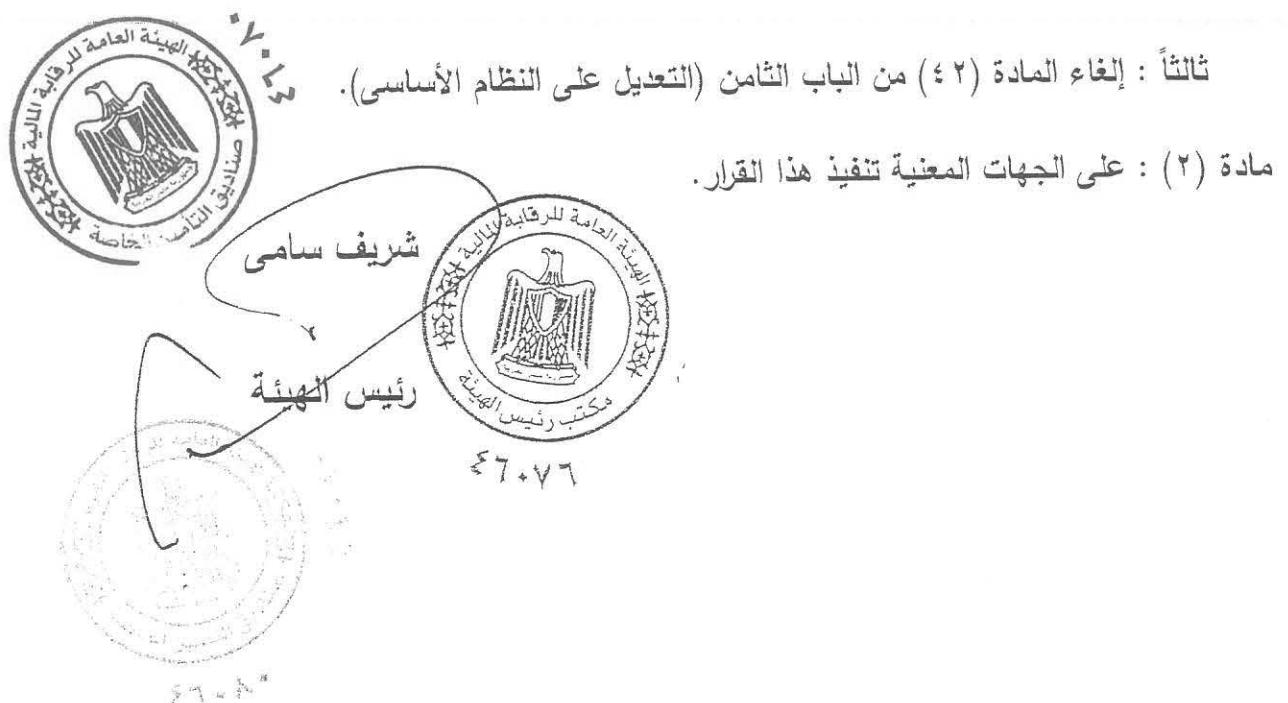
مادہ (۱؛ مکر) :

يبأ كل اجتماع لمجلس الإدارة بتوقيع كل عضو مجلس حاضر للاجتماع أمام اسمه في قائمة تسجيل الحضور، ويبدون أمام من تغيب عن الحضور ما يفيد ذلك.

يدون محضر لكل اجتماع مجلس إدارة للصندوق يدون فيه مكان و تاريخ وساعة الاعقاد وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين في الاجتماع

التي تم مناقشتها خلال الاجتماع وملخص لما تم التداول بشأنه وكذلك القرار الذي تم الانتهاء إليه مع بيان إذا ما كان القرار بالإجماع أو بالأغلبية، وفي حالة الأخيرة يتم ذكر عدد الأعضاء الموافقين وأسماء الأعضاء المعارضين، ويوضع على المحضر رئيس المجلس والقائم بأعمال أمين سر الاجتماع.

وترفق بمحضر الاجتماع وتحت جزء لا يتجزأ منه قائمة الحضور المشار إليها في بداية هذه المادة.



بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٥٠٢، ٥١) لسنة ٢٠١٦

النص المعدل	النص الحالى
الباب الأول : (بيانات عامة) مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد به : و) أجر الاشتراك : (١) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا : هو الأجر الأخير فى تاريخ ترك الخدمة ويشمل العناصر التالية : (أ) ٢٤٠ % من الأجر الأساسى الشهري الفعلى فى ٢٠١٤/١٢/٣١ (الأساسى فى ٢٠١٤/١٢/٣١ + ٤٠ % منه مقابل طبيعة العمل + ١٠٠ منه مقابل الحافر الدورى) ويتر泽يد هذا البند سنويأ اعتباراً من ٢٠١٥/٧/١ . ب) بدل التمثيل الفعلى طبقاً لقيمتها فى ٢٠١٤/١٢/٣١ . ج) العلاوات الاجتماعية طبقاً لقيمتها فى ٢٠١٤/١٢/٣١ . ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة .	الباب الأول : (بيانات عامة) مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد به : و) أجر الاشتراك : (١) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا : هو الأجر الأخير فى تاريخ ترك الخدمة ويشمل العناصر التالية : (أ) ٢٤٠ % من الأجر الأساسى الشهري الفعلى فى ٢٠١١/١٢/٣١ (الأساسى فى ٢٠١١/١٢/٣١ + ٤٠ % منه مقابل طبيعة العمل + ١٠٠ منه مقابل الحافر الدورى) ويترززيد هذا البند سنويأ اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ . ب) بدل التمثيل الفعلى طبقاً لقيمتها فى ٢٠١١/١٢/٣١ . ج) العلاوات الاجتماعية طبقاً لقيمتها فى ٢٠١١/١٢/٣١ . ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة .
الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات) مادة (٤) : شروط العضوية : يشترط فى العضو ما يلى : ج) الحد الأقصى لسن الإنضمام ٤٥ عاماً بشرط سداد كامل اشتراكات النظم (حصة العضو + حصة	الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات) مادة (٤) : شروط العضوية : يشترط فى العضو ما يلى : ج) الحد الأقصى لسن الإنضمام ٤٥ عاماً بشرط سداد كامل اشتراكات النظم (حصة العضو + حصة



للجدول التالي :

الرسم الإضافي لكل مائة جنيه من أجر المزايا عند الانضمام للصندوق	السن عند الإنضمام (بالسنوات)
١٠٠	٢٥ فأقل
١١٠	٢٦
١٢٠	٢٧
١٣٠	٢٨
١٤٠	٢٩
١٥٠	٣٠
١٦٠	٣١
١٧٠	٣٢
١٨٠	٣٣
١٩٠	٣٤
٢٠٠	٣٥
٢١٠	٣٦
٢٢٠	٣٧
٢٣٠	٣٨
٢٤٠	٣٩
٢٥٠	٤٠
٢٦٠	٤١
٢٧٠	٤٢
٢٨٠	٤٣
٢٩٠	٤٤
٣٠٠	٤٥



الجهة) اعتباراً من تاريخ أول تعيين له أسوة بغيره في التعيين من المشتركين بالصندوق أو سداد رسم العضوية الإضافي وفقاً للجدول التالي (أيهما أكبر) :

رسم العضوية الإضافي كمضاف لأجر الاشتراك في تاريخ الإنضمام (بالشهر)	السن عند الإنضمام (بالسنوات)
لا شيء	٤١ فأقل
٠,٤٩	٤٢
٣,١٤	٤٣
٥,٧٨	٤٤
٨,٤١	٤٥

- يحسب السن عند الإنضمام بالفرق بين تاريخ الإنضمام وتاريخ الميلاد.
- تحسب كسور السنة نسبياً.
- يجوز تقسيط الاشتراكات المستحقة على العضو المستجد وفقاً لهذا البند أو رسوم العضوية وذلك بالشروط الآتية :
 - (١) أن يتم الالتزام بالقواعد والضمانات الازمة التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة.
 - (٢) يتم السداد على أقساط شهرية متساوية بحد أقصى ٣٦ شهر.
 - (٣) يتم إضافة تكاليف ومصاريف تقسيط بمعدل ٩% من إجمالي المبلغ المقسط عن كل سنة من سنوات السداد إلى أصل المبلغ ثم يقسط إجمالي قيمة المبلغ وتكليفه على مدة السداد.
 - (٤) يتهدى العضو بسداد الأقساط بالخصم من المرتب الشهري.

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام كما يلى :

١) الاشتراكات :

ت تكون الاشتراكات مما يلى :

١- كما هى

٢- كما هى

٣- كما هى

٤- كما هى

٥- كما هى



• على ألا يقل مجموع العناصر الخمسة السابقة (بخلاف عائد الاستثمار) عن ٣,٢٥ شهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٢/٣) أو اثنان وخمسون مليون جنيه كحد أدنى سنويًا للعام المالي ٢٠١٤ على أن يتزايد هذا المبلغ سنويًا بنسبة ٥% على الأقل، وفي حالة عدم تحقيق هذه العناصر أو عدم تحقيق جزء منها يتم الخصم من المرتبات الشهرية للأعضاء فإن تعذر ذلك فعلى مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.



مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام كما يلى :

١) الاشتراكات :

ت تكون الاشتراكات مما يلى :

١-٨% من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٢)

. فيما عدا الحوافر.

٢-٣% من الحوافر الدورية وحوافر المشروعات والمكافآت عن جهود غير عادلة.

٣-ثلث حصيلة الجزاءات الموقعة على العاملين طبقاً للقرارات المنظمة وعائد الجمعيات التي تساهم الشركة في إنشائهما.

٤-٣% من حافز وأرباح الميزانية التي تصرف للعاملين.

٥-٢٢% من قيمة الحافز التقريري الذي يصرف عند نهاية الخدمة.

• على ألا يقل مجموع العناصر الخمسة السابقة عن موارد سنوية (بخلاف عائد الاستثمار) عن ٣,٢٥ شهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٢) أو اثنين وأربعين مليون جنيه للعام المالي ٢٠١١ كحد أدنى، على أن يتزايد هذا المبلغ سنويًا بنسبة ٥% على الأقل وفي حالة عدم تحقيق هذه العناصر أو عدم تحقيق جزء منها يتم الخصم من المرتبات الشهرية للأعضاء فإن تعذر ذلك فعلى مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.



مادة (٦) :

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

أ) إنتهاء الخدمة لأحد الأسباب التالية :

١) بلوغ سن التقاعد القانونية (ستين عاماً).

٢) الوفاة.

٣) العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئي).

٤) النقل (إجباري - اختياري).

٥) الاستقالة من الخدمة.

٦) الفصل من الخدمة.

٧) المعاش المبكر.

ب) إنتهاء العضوية لأحد الأسباب التالية :

١) الانسحاب من عضوية الصندوق.

٢) عدم تسديد الاشتراكات المقررة.

٣) الفصل من الصندوق بناءً على قرار من مجلس إدارته إذا ثبت من خلال التحقيقات ارتكاب العضو ثمة ما يخالف أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنظمة له أو النظام الأساسي.

على أن يخطر العضو بموجب خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بقرار مجلس إدارة الصندوق بشأن فصله وزوال صفة العضوية عنه وذلك في اليوم التالي للقرار.

ويجوز للعضو الذي تم فصله أن يقدم طلب إلى مجلس إدارة الصندوق لإعادة ضمه إلى الصندوق حال زوال أسباب الفصل بشرط لا تتجاوز المدة بين تاريخ زوال العضوية وتاريخ الإعادة خمس سنوات، على أن يتلزم العضو بسداده الميزة التأمينية السابقة صرفها له وجميع

٢٠ ش عماد الدين - القاهرة

رقم بريدي: ١١١١١ - ٢٥٧٩٢٤٠

تلفون: ٢٥٧٤٥٥٩٨ - فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

٤

١ أبراج المانسترلي - ش البحر الأعظم - الجيزة

رقم بريدي: ١٢٥١٧

تلفون: ٣٥٧٣٧١٤٢ - فاكس: ٣٥٧٣٧١١٩

٢٨ ش طلعت حرب - القاهرة - ١٢٥٤٥ - قاعة رئيس مجلس

رقم بريدي: ٢٥٧٥٨٨٠ - فاكس: ٢٥٧٥٤٥٨١

تلفون: ٢٥٧٥٤٥٨١ - فاكس: ٢٥٧٥٤٥٨١

الاشتراكات المستحقة مثمرة بعائد استثمار سنوى لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته، وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو.

ويجوز للعضو المنصب اختيارياً من الصندوق أن يقدم طلب لمجلس إدارة الصندوق حال رغبته العودة إليه على أن يتلزم بسداد المبالغ المحددة المشار إليها بالفقرة السابقة.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية التالية :

(أ) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب :

- بلوغ سن التقاعد القانونية.
- الوفاة أو العجز الكلى المستديم.

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ثمانية وأربعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٣/١٠).

على أن يكون الحد الأدنى للميزة فى حالة الوفاة أو العجز الكلى المستديم الناتج عن إصابة عمل بواقع ستين ألف جنيه.

مادة (١٠ مكرر) :

تُلغى

مادة (١٢) :

في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية :

إرادة العضو.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية فى الحالات التالية :

(أ) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب :

- بلوغ سن التقاعد القانونية.
- الوفاة أو العجز الكلى المستديم.

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ثمانية وأربعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بأحكام المادة (٣/١٠).



مادة (١٠ مكرر) :

في حالة إنتقال العامل من جهة عمل أخرى :
يجوز قبول العامل كعضو جديد بشرط سداد رسوم العضوية ورسم العضوية الإضافي.

مادة (١٢) :

في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لஹلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوارية يعدّها الصندوق وتعتمدّها الهيئة، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها إلى الهيئة.

مادة (١٣ مكرر) :

يخصص مبلغ مائتان وخمسون ألف جنيه سنويًا لحالات الحج والعمرة وتزيد سنويًا بنسبة ٥% سنويًا وفقاً للضوابط التالية :

٢) يخصص سنويًا مبلغ مائتان ألف جنيه بالإضافة للتزايد السنوي لإجمالي المبلغ للحج، وخمسون ألف جنيهًا فقط للعمرة.

باب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٧) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لإشراف البنك المركزي المصري بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥.

ويشترط للصرف من حسابات الصندوق في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركات إدارة محافظ الأوراق المالية المتعاقد معها لإدارة استثمارات الصندوق.

مادة (١٨) :

توظف أموال الصندوق في القتوط الاستثمارية على تاليه (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ مع الالتزام بالنسب والضوابط الواردة بها.

الجماعية أو بسبب العجز الصحي :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لஹلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

مادة (١٣) :

يخصص مبلغ مائى ألف جنيه سنويًا لحالات الحج والعمرة وتزيد سنويًا بنسبة ٥% سنويًا وفقاً للضوابط التالية :

٢) يخصص سنويًا مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألف جنيه بالإضافة للتزايد السنوى لإجمالي المبلغ للحج وخمسة وعشرون ألف جنيهًا للعمرة.

باب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٧) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه.



مادة (١٨) :

توظف أموال الصندوق في القتوط الاستثمارية على تاليه :

(١) على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو

مضمونة.

(٢) على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وشرط لا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

(٣) على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وشرط لا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

(٤) لا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

(٥) على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وشرط لا يزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.

(٦) على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على القرض، على أن يست Henrik القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية.

(٧) ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وشرط لا تزيد جملة الابداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٨) على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع



٤٦٠٧٦

الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن تتوافق عليها الهيئة.

مادة (٢٠) :

على الصندوق عند التعامل مع أى بنك أو أمين حفظ الحصول على إقرار من البنك أو أمين الحفظ - بحسب الأحوال - بعدم السماح للصندوق بالتصرف في تلك الأرصدة أو تحويلها إلى أية جهات أو استثمارات أخرى إلا وفقاً للتعليمات المنصوص عليها في خطاب معتمد من الصندوق ومصدق عليه من الهيئة، ولا يجوز تعديل أو إلغاء تلك التعليمات إلا بنفس آلية إقرارها، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الأصول المالية وفقاً لأحكام المادة (٢٢ مكرر ١) من النظام الأساسي.

مادة (٢١) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدين بالسجل المعهود لهذا الغرض بالهيئة مرة على الأقل كل خمس سنوات وذلك وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة.

ويجب أن يتضمن تقرير الخبير الاكتواري البيانات الموضحة بالنموذج الذي تعدد الهيئة لهذا الغرض على الأقل وأن يكون مصدقاً عليها منه، ويتم إرسال نسخة من التقرير للهيئة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إعداده.

وفي جميع الأحوال على الخبير الاكتواري أن يثبت في تقريره أى نقص أو خطأ أو أى مخالفة يكتشفها أثناء إعداده التقرير.

مادة (٢٢) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ٤٪ من

يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالصرف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها.



مادة (٢١) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدين بالسجل المعهود لهذا الغرض بالهيئة مرة كل خمس سنوات على الأقل وكلما دعت ظروف الصندوق لذلك ويتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهدات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين مصحوبة بشهادة من الخبير الاكتواري تفيد أن المسؤولين عن إدارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبتها واللزمه للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق ويلتزم الصندوق في جميع الأحوال بنفقات الفحص.



مادة (٢٢) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ٤٪ من

الاشتراكات السنوية، وذلك بخلاف تكاليف إدارة استثمارات الصندوق والتي يحددها مجلس الإدارة وتعتمد على الجمعية العمومية للصندوق.

الاشتراكات السنوية.

مادة (٢٢) مكرر :

مادة (٢٢) مكرر :

يكون لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد بإدارة محفظة استثماراته إلى مدير استثمار أو أكثر من بين الشركات المرخص لهم من قبل الهيئة بمزاولة نشاط إدارة محفظة الأوراق المالية مع إلتزام مدير الاستثمار بمحددات الاستثمار الواردة باللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ والقواعد والضوابط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، ويتم إخطار الهيئة باسم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد المبرم معها.

لِي

وفي جميع الأحوال يلتزم مجلس الإدارة بعرض تقرير على الجمعية العمومية يتضمن أسباب ومبررات اختيار شركة إدارة محافظ الأوراق المالية المشار إليها وملخص واف لأعمالها السابقة وأتعابها، كما يتم عرض تقرير سنوي بنتائج أعماله وتقييم مجالس الإدارة له.

مادة (٢٢) مكرر (١)

فى حالة وصول أموال الصندوق المستثمرة لأكثر من
مائة مليون جنيه، يلتزم مجلس إدارة الصندوق بتحقيقين
مدير متفرغ مسئول عن الاستثمارات ترخيص له الهيئة
على أن يتبعه عدد كافٍ من العاملين - وذلك كلّه وفقاً
للضوابط التي تصدرها الهيئة بشأن مهامه ومسئولياته
والاشتراطات الواجب توافرها فيه.

لَا

ولمجلس إدارة الصندوق بدلًا من ذلك التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الاستثمارات المالية على إدارة ما لا يقل عن ٨٠٪ من أمواله وفقاً لما هو وارد بال المادة (٢٢ مكرر) من النظام الأساسي للصندوق.



卷之三

باب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)
مادة (٢٣) :

يقدم رئيس مجلس إدارة الصندوق للهيئة في المواعيد المنصوص عليها في المادة (١٤) من القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٥ المستندات والبيانات التالية :

- ١) الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق.
- ٢) حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق.

٣) تقرير مراقب الحسابات متضمناً توضيح ما إذا كانت الحسابات الختامية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقرارات مجلس إدارة الهيئة المعمول بها في هذا الشأن ومدى تعبيرها عن المركز المالي للصندوق تعبيراً صحيحاً من واقع سجلاتها والبيانات الأخرى التي رأى ضرورة الحصول عليها وإنها قد وضعت تحت تصرفه.

وعلى أن يتضمن التقرير - حال وجود تحفظات - بيان مدى تأثيرها على المركز المالي للصندوق. ويتجه على مراقب الحسابات أن يخطر الصندوق كتابة بأى نقص أو خطأ أو أى مخالفات يكتشفها أثناء فحصه مع إتزامنه في ذات الوقت بإخطار الهيئة بذلك.

٤) تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالة الصندوق ونشاطه خلال العام.

٥) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق.

٦) بيان بعدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار المزايا التأمينية التي تم سدادها خلال العام وذلك التي ما تزال تحت التسوية.

باب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)
مادة (٢٣) :

على رئيس مجلس إدارة الصندوق أن يقدم للهيئة خلال الشهر التالي لقرار الميزانية من الجمعية العمومية للصندوق المستندات الآتية :-

- ١) الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق.
- ٢) حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق.

٣) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق.

٤) بيان عدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار التعويضات التي تمت تسويتها.

٥) تقرير مراجع الحسابات.

٦) تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالته العامة ونشاطه خلال العام وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية نظرف قهرية توافر الهيئة تلبيساً بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة شهور من تاريخ إنتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراجع الحسابات.



وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهريّة توافد الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراقب الحسابات.

مادة (٢٤) :

يمسّك الصندوق السجلات الآتية :

- ١) سجل العضوية.
- ٢) سجل حاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- ٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤) سجل الإيرادات.
- ٥) سجل اشتراكات الأعضاء.
- ٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.
- ٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.
- ٨) سجل قروض الأعضاء.
- ٩) سجل شكاوى الأعضاء.
- ١٠) سجل الدعاوى القضائية المتداولة.

ويجوز تطوير نظام السجلات باستخدام نظام الحاسب الآلي بما يتوافق مع القواعد والمعايير الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، على أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من قبل الهيئة قبل استخدامها.

ويقوم الصندوق بالاحتفاظ في مركز إدارته بالسجلات والوثائق والمكاتب الخاصة به للمدة القانونية الواجب عليه الاحتفاظ بها طبقاً لطبيعة كل مستند.

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن

يمسّك السجلات الآتية :

- ١) سجل العضوية.
- ٢) سجل حاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- ٣) سجل الأموال المملوكة للصناديق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤) سجل الإيرادات.
- ٥) سجل اشتراكات.
- ٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.
- ٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً.
- ٨) سجل قروض الأعضاء

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها.



٤٦٠٧٦

مادة (٤٤ مكرر) :

二

يكون لمجلس إدارة الصندوق التعاقد مع إحدى شركات خدمات الإدارة المرخص لها من الهيئة لإدارة سجل الأعضاء وسجل الاشتراكات وغيرها من بيانات الأعضاء المطلوب إحياطهم بها وكذلك توزيع النشرات ودعوات حضور الجمعيات العمومية، على أن يتم إخطار الهيئة باسم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد الموقع معها.

ويتم عرض تفاصيل التعاقد وم مقابل الأتعاب المقرر لها على أول جمعية عمومية تالية للصندوق.

باب السادس : (الجمعية العمومية)

مادہ (۲۶)

تدعى الجمعية العمومية خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر فيما يلى :

١) إقرار الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات.

٢) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقدير صاف الخسائر.

٣) النظر في إخلاء مسئولية أعضاء مجلس إدارة

٤) إنتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين انتهت
مدة تعيينهم.

٥) إقرار أي بدلات أو مقابل مادي أو مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، مفقةً لها هذه منصبهن على ذمة الملاوة.

(٤) من هذا النظام.

٦) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.

٧) المسائل الأخرى التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في حدو الأعماء.

ويجوز لرئيس الهيئة دعوة الجمعية العمومية لاجتماع

الباب السادس : (الجمعية العمومية)

مادہ (۲۶)

تدعى الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الثلاث أشهر التالية لإنقضاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر في الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير مراقب الحسابات وانتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وغير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال.

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل التي يحددها كما يجوز دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء على الأقل.



غير عادٍ للنظر في المسائل التي يحددها، كما يجب على مجلس إدارة الصندوق دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء على الأقل، وفي حالة عدم استجابة المجلس يكون للهيئة دعوة الجمعية العمومية على نفقة الصندوق.

ويتم إخبار أعضاء الصندوق باجتماعات الجمعية العمومية للصندوق عن طريق خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، أو النشر بالصحف قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية بخمسة عشر يوماً على الأقل.

مادة (٢٧) :

يلتزم الصندوق بإبلاغ الهيئة بموعد ومكان كل اجتماع للجمعية العمومية قبل إنعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل بموجب كتاب يرفق به صورة من الدعوة الموجهة إلى الأعضاء وجدول الأعمال والأوراق المرفقة، ولا يجوز للجمعية النظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال، كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

مادة (٢٨) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يكتمل العدد أجل ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الإنعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠٪ من مجموع الأعضاء أو خمسين عضواً أيهما أقل.

ويجوز لعضو الجمعية أن ينوب عنه كتابة على التمودج المعد لهذا الغرض من الهيئة عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية وعلى أن يعتمد ذلك من مدير الصندوق، على أن تتم تلك الإجراءات قبل إنعقاد

مادة (٢٧) :

تبلغ الهيئة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل ويرفق بالإبلاغ صورة من كتاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة له كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.



مادة (٢٨) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يكتمل العدد أجل ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الإنعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠٪ من مجموع الأعضاء أو خمسين عضواً أيهما أقل.

ويجوز لعضو الجمعية أن ينوب عنه كتابة عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب العضو عنه أكثر من عضو واحد.



الجمعية العمومية بـ ٢٤ ساعة على الأقل، ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.

مادة (٢٩) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بحل الصندوق أو تعديل نظامه الأساسي فيما يتعلق بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو الاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

مادة (٣١) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراقب لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراقب الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين، بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوى الخبرة فى مجلس إدارته.

ويمراعة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ٦ سنوات متصلة، كما لا يجوز التعاقد معه مرة أخرى إلا بعد مرور ٤ سنوات من تاريخ آخر سنة قام بمراجعة حسابات الصندوق فيها.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (٣٢) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (٩) أعضاء تنتخب الجمعية العمومية للصندوق بالاقتراع السرى عدد (٦) منهم ، ويتم تعين (٣) أعضاء عن طريق رئيس الجهة المنشأ بها الصندوق.

ويجوز أن يضم تشكيل مجلس إدارة الصندوق عضوين على الأكثر من ذوى الخبرة فى مجالات الاستثمار أو التأمين من غير الأعضاء فى الصندوق بشرط أن توافق

مادة (٢٩) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا المسائل الخاصة بقرار حل الصندوق أو إدخال تعديل في نظامه يتصل بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة أو الاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

مادة (٣١) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراجع لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراجع الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبة والمراجعة.



الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (٣٢) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء تنتخب الجمعية العمومية للصندوق من بينهم ستة أعضاء ويتم تعين ثلاثة أعضاء عن طريق رئيس مجلس إدارة الشركة.



٤٦٠٧٦

عليهم الجمعية العمومية للصندوق، ويتم الالتزام بتعريف شروط الخبرة الازمة في مجالات الاستثمار والتأمين وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة.

وفي جميع الأحوال يجب أن يقل عدد الأعضاء من ذوى الخبرة والمعينين من طرف الجهة المنشأ بها الصندوق عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.

مادة (٣٣) :

يشترط للترشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون متعملاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى القضايا الماسة بالشرف أو الاعتبار ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسئول.

مادة (٣٤) :

أى مقابل مادى يقرر لأعضاء مجلس الإدارة بمناسبة المشاركة فى اجتماعات المجلس أو التجان المنبثقة عنه، سواء فى صورة بدل حضور أو بدل انتقال أو غيره، يجب أن تتوافق عليه مسبقاً الجمعية العمومية للصندوق.

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٣) يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والمدير المسئول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره الخبير الاكتواري ويشرط موافقة الهيئة.

مادة (٣٦) :

يختص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شئونه وحسن إدارته وله في سبيل ذلك على الأخص ما يلى :

١) تعين المدير المسئول للصندوق، وتغييره.

مادة (٣٣) :

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متعملاً بحقوقه المدنية والسياسية ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسئول.

مادة (٣٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والسكرتير والمدير المسئول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره تقرير الخبير الاكتواري ويشرط موافقة الهيئة.



مادة (٣٦) :

يتولى مجلس إدارة إدارة شئون الصندوق في حدود أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق ويتولى على الأخص المهام الآتية :

- | | |
|---|---|
| <p>٢) تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد اختصاصاتها، ومتابعة تقاريرها وتوصياتها.</p> <p>٣) الموافقة على القوائم المالية للصندوق وإحالتها للجمعية العمومية مع تقرير مراقب الحسابات.</p> <p>٤) إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق موضحاً به موقفه المالى للعرض على الجمعية العمومية.</p> <p>٥) وضع الضوابط التى تضمن حسن أداء الصندوق وتحقيق أهدافه.</p> <p>٦) متابعة الالتزام بقواعد وضوابط حوكمة الصندوق الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، ويصدر أى قرارات تنفيذية لازمة لتطبيقها.</p> <p>٧) القيام بأى أعمال تحقق أغراض الصندوق، ومن ضمنها تعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمار والتعاقد مع شركة مرخص لها بإدارة محافظ الأوراق المالية وذلك كله وفقاً لأحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى للصندوق والضوابط الصادرة في هذا الشأن.</p> <p>٨) اقتراح التعديلات المطلوبة على النظام الأساسى واتخاذ إجراءات اعتماد هذه التعديلات من الهيئة.</p> <p>٩) ترشيح مراقبى حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقيدين فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين.</p> <p>١٠) متابعة أعمال شركات إدارة استثمارات الصندوق (فى الحالات التى يتم فيها التعاقد معه).</p> <p>١١) وضع الضوابط المنظمة لكيفية اختيار الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالصندوق وكيفية تحديد أتعابها.</p> <p>١٢) وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد مقدمي الخدمات وخطوات</p> | <p>أ) الإشراف على تنفيذ هذا النظام بما يحقق أغراض الصندوق.</p> <p>ب) وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق والموافقة على مجالات توظيفها.</p> <p>ج) إعداد ميزانية الصندوق وحساباته الختامية ومركزه المالى.</p> <p>د) تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم.</p> <p>هـ) وضع اللوائح الداخلية اللازمة للإدارة.</p> <p>ويكون اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر فى شئون الصندوق وكل عضو يختلف عن الحضور أكثر من نصف عدد الجلسات خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقلاً من المجلس.</p> |
|---|---|



٤٦٠٧٦

انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات الالزامية لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

ويكون اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر في شئون الصندوق.

ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت إذا كانت له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة مصلحة أو صفة في الموضوع المعروض.

مادة (٣٧) :

يكون إجتماع المجلس صحيحًا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتكون قرارات المجلس صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين للإجتماع.

مادة (٣٨) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بالآتي :

١) تمثيل الصندوق أمام القضاء والغير.

٢) رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية، والتوفيق على محاضر تلك الاجتماعات.

٣) التوقيع على أنواع الصرف والشيكات كأحد التوقيعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

٤) متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق.

٥) إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة.

٦) متابعة ما يصدر عن الهيئة من قرارات وضوابط وما تناط به الصندوق من ملاحظات ويحيط مجلس الإدارة بها.

٧) التأكيد من سداد الصندوق للرسوم السنوية لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة وفقاً للنموذج (٣) صناديق.

مادة (٣٧) :

لا يكون إجتماع المجلس صحيحًا إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة (٣٨) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بالآتي :

أ) تمثيل الصندوق أمام القضاء وفي صلاته مع الغير.

ب) يرأس جلسات مجلس الإدارة وجلسات الجمعية العمومية.

ج) التوفيق على محاضر الجلسات والمكاتب وأنواع الصرف والشيكات مع أمين الصندوق.

د) متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق.

هـ) إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة.



٦٠٧٤

مادة (٣٩) :

يختص مدير الصندوق بما يلى :

أ) الإشراف على النواحي الإدارية للصندوق.

ب) الإشراف على المزايا والحقوق التأمينية.

ج) اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالضمادات

وعقود الرهون وكافة الأوراق الهامة وذات القيمة.

د) إعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق

للعرض على مجلس الإدارة.

مادة (٣٩) :

يختص مدير الصندوق بما يلى :

١) الإشراف على الأنشطة المحاسبية والمالية والإدارية

وشئون العاملين بالصندوق، وعلى إعداد القوائم

المالية في نهاية كل سنة مالية.

٢) اقتراح النظم المالية والمحاسبية ونظم المراقبة

الداخلية الكفيلة بالحفظ على أموال الصندوق على

أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق.

٣) الإشراف على المزايا والحقوق التأمينية.

٤) اتخاذ الإجراءات التي تكفل :

- سلامة وسرعة تحصيل موارد الصندوق.

- سلامة سداد المطالبات المستحقات إلى أصحاب

الحقوق.

٥) إتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالضمادات

وعقود الرهن وكافة الوثائق الهامة.

٦) يجوز أن يمنحه مجلس الإدارة صلاحية التوقيع على

أدوات الصرف والشيكات لأحد توقيعين وذلك وفقاً

للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا

الخصوص.

٧) متابعة دقة واتكمال سجلات أعضاء الصندوق وسجل

اشتراكات الأعضاء، وإتخاذ ما يلزم لإعداد وتوزيع

البيانات والنشرات على الأعضاء والمطلوب إهاطتهم

بها وكذا الإعداد لتنظيم الجمعيات العمومية.

٨) الإشراف على استثمار أموال الصندوق وذلك سواء

بصورة مباشرة أو من خلال مدير متفرغ للاستثمار

أو من خلال التعاقد مع شركة أو أكثر من شركات

إدارة محافظ الأوراق المالية.

٩) إعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق

للعرض على مجلس الإدارة.



٤٦٠٧٦



مادة (٤٠) :

يختص أمين الصندوق بما يلى :

- ١) متابعة مدى كفاءة وفعالية النظم والسياسات والإجراءات المطبقة في المجالات المالية والمحاسبية والمراجعة الداخلية، وإنتظام إمساك السجلات المالية.
- ٢) تقديم توصياته لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بحسب الأحوال بشأن القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية قبل أن ينظر فيها مجلس الإدارة.
- ٣) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد توقعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

مادة (٤١؛ مكرر) :

كل عضو يتختلف عن الحضور أكثر من نصف عدد جلسات مجلس الإدارة خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقلاً من المجلس.

وفي الأحوال التي ينخفض فيها عدد أعضاء المجلس عن الحد الأدنى للنصاب القانوني اللازم لاجتماع المجلس تدعى الجمعية العمومية للصندوق لإختيار أعضاء بدلًا منهم.

مادة (٤١؛ مكرر ١) :

يختار مجلس إدارة الصندوق في أول إجتماع له بالأغلبية المطلقة للأعضاء رئيساً للصندوق ويجوز تعين مدير الصندوق من ضمن أعضاء المجلس على ألا يكون الرئيس أو أمين الصندوق.

ويجوز لمجلس الإدارة تغيير رئيس المجلس إذا كانت هناك أسباب جدية تستوجب ذلك، على أن يتم إخطار الهيئة بذلك.

ـ هـ) إتخاذ الإجراءات التي تكفل :

ـ الاشراف على تحصيل موارد الصندوق.

ـ سداد المطالبات والمستحقات إلى أصحاب الصندوق.

مادة (٤١؛ مكرر) :

لا توجد



مادة (٤١؛ مكرر ١) :

لا توجد



٦٧٠٦٤

مادة (٤١ مكرر ٢) :

يبداً كل اجتماع لمجلس الإدارة بتوقيع كل عضو مجلس حاضر للاجتماع أمام اسمه في قائمة تسجيل الحضور، ويدون أمام من تغيب عن الحضور ما يفيد ذلك. يدون حضور لكل اجتماع مجلس إدارة للصندوق يدون فيه مكان وتاريخ وساعة الانعقاد وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وغير الحاضرين وتاريخ وآلية الدعوة للانعقاد وكذا البنود التي تم مناقشتها خلال الاجتماع ومنحص لما تم التداول بشأنه وكذلك القرار الذي تم الانتهاء إليه مع بيان إذا ما كان القرار بالإجماع أو بالأغلبية، وفي حالة الأخيرة يتم ذكر عدد الأعضاء الموافقين وأسماء الأعضاء المعارضين، ويوقع على المحضر رئيس المجلس والقائم بأعمال أمين سر الاجتماع.

وتترفق بمحضر الاجتماع وتحد جزءاً لا يتجرأ منه قائمة الحضور المشار إليها في بداية هذه المادة.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤٢) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.

مادة (٤٣) :

يجب إخبار الهيئة عن كل تعديل في البيانات الآتية :

- النظام الأساسي للصندوق.
- بيان الشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليه.
- البيانات والمستندات التي يرى رئيس مجلس إدارة الهيئة ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق تكفي لتعطية التزاماته.



ثلى

٦٠٧٦

مادة (٤٣) :

يشترط الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق لتعديل أحكام النظام الأساسي وذلك في ضوء الدراسة الاكتuarية التي يعدها الصندوق لهذا الغرض - في الأحوال التي تستلزم ذلك - ويجب إخبار الهيئة بكل تعديل في البيانات الآتية :

- النظام الأساسي للصندوق.
- الشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق.

والأسس الفنية التي تقوم عليها.
ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة ونشر في الواقع المصري أي تعديل يؤثر على سلامة المركز المالي للصندوق كالأغراض أو الاشتراكات أو المزايا على نفقة الصندوق.

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)
مادة (٤٥) :

مع عدم الإخلال بحالات وقواعد تصفية الصندوق وفقاً لحكم المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، يجوز للصندوق أن يتقدم للهيئة بطلب تصفية بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، على أن يعرض على الجمعية العمومية أسباب ومبررات التصفية.

وتحدد الجمعية العمومية القائمين بالتصفيه والمدة الواجب إنهاء التصفية خلالها وأتعاب المصفى، ولا يجوز مد مهلة التصفية أو تغيير المصفى إلا بقرار من الجمعية العمومية في ضوء الأسباب والمبررات الداعية لذلك.

وفي حالة تعذر إنعقاد الجمعية العمومية لأكثر من مرة تتولى الهيئة دعوة الجمعية العمومية على نفقة الصندوق.

ويجب على القائمين على إدارة الصندوق تسليم جميع المستندات والسجلات والأموال الخاصة بالصندوق إلى المصفى بمجرد طلبها، ويتمتع عليهم التصرف في أي شأن من شئون الصندوق إلا بأمر كتابي من المصفى.

مادة (٤٧) :

بناءً على موافقة الجمعية العمومية بتصفية الصندوق

ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة ونشر في الواقع المصري أي تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا.

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)
مادة (٤٥) :

يجوز طلب تصفية الصندوق بعد موافقة الجمعية العمومية بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥.



مادة (٤٧) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على

طبقاً للمادة (٤٥) من هذا النظام يصدر رئيس الهيئة قراراً بتصفيه الصندوق، كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية على أن يتضمن القرار القائمين بالتصفيه والمدة الواجب إنتهاء التصفية خلالها وأتعاب المصفى.

مادة (٤٨) :

يجوز للصندوق طلب الاندماج في صندوق آخر أو أكثر وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥.

وفي جميع الأحوال يشترط تقديم تقرير من أحد الخبراء الاكتواريين عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق المندمج به على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط العامة والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء فيه.

مادة (٤٩) :

في حالة حل الصندوق أو تصفيفه تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفيف ويوزع عليهم ناتج التصفيف بنسبة مساهمة كل منهم، وذلك بعد سداد كافة التزامات الصندوق، وتعامل مساهمة الجهة المنشأ بها الصندوق في ناتج التصفيف وفقاً للشروط التي وضعتها تلك الجهة عند مساهمتها بالصندوق.

ويتم شطب الصندوق بقرار من رئيس الهيئة بعد انتهاء المصفى من عمله وتوزيع ناتج التصفيف ويتم نشر قرار الشطب في الوقائع المصرية على نفقة الصندوق.

مادة (٥٠) :

يكون للصندوق - بعد موافقة الهيئة - طلب تحويل أمواله وإلتزاماته إلى صندوق آخر أو أكثر مسجل طبقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط

التأمين قرار بتصفيه الصندوق وشطب تسجيله.

مادة (٤٨) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قراراً بتعيين لجنة التصفيف من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفيف والمدة اللازمة للإنتهاء من عملها، ويجوز تجديد مدة التصفيف وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين إنتهاء اللجنة من أعمالها.



مادة (٤٩) :

تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفيف ويوزع عليهم ناتج التصفيف بنسبة مساهمة كل منهم.



مادة (٥٠) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله وإلتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية

موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية
المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم
١٩٧٥ لسنة (٥٤).

على أن يعرض على الجمعية العمومية تقرير من أحد الخبراء الاكتواريين يبين مدى تناسب المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء المطلوب حوالته حقوقهم وغيرها من الإلتزامات الأخرى وبين الأموال والحقوق التي سيتم تحويلها للصندوق، مقابلاً بذلك.

وفي جميع الأحوال يلزم الحصول على موافقة الهيئة المساعدة قبل اجراء عملية التحويل.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥١)

يحظر على إدارة الصندوق نشر أى بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة والقرارات الصادرة تنفيذاً له إلا إذا كانت مطابقة للصورة التى قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة. ويكون لممثلى الصندوق أو أى من أعضائه طلب نسخة من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم ومقابل الخدمة المقرر عن كل بيان.

مادة (٥٣)

على المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت
صرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى
الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من القانون رقم (٥٤)
لسنة ١٩٧٥ وتسلم نسخة منها إلى كل من يطلبها من
المشتركين بما في ذلك الدراسة الاكتوارية والنظام
الأساسى وفقاً لأخر تعديل مقابل تحصيل الرسم المقرر
عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع
على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على
ترخيص بذلك من الهيئة.

المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.



باب العاشر : (أحكام عامة)

مادہ (۵۱) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أى بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أى من أعضائه الحق فى طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة.

مادہ (۵۳) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت
تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها إلى
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بمقتضى المادة
(٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة
منها إلى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل
الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى
الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد
الحصول على تخصيص ذلك من الهيئة العامة للرقابة المالية



ويكون رئيس مجلس إدارة الصندوق مسؤولاً عن متابعة تنفيذ ذلك.

مادة (٥٥) :

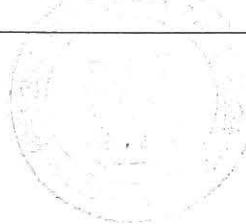
يتم صرف المزايا التأمينية للعضو بمجرد تحقق سبب استحقاقها بما في ذلك إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانوني، وذلك بموجب خطاب من العضو أو من يفوضه موجه للصندوق موضحاً به بياناته والسبب الموجب لصرف المزايا مرفقاً به المستندات اللازمة، وعلى الصندوق صرف المزايا الموضحة بهذا النظام للعضو خلال مدة لا تجاوز شهراً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً.

- تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قررته الجمعية العمومية للصندوق فيما عدا المواد المعدلة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ فتسري اعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة.

مادة (٥٥) :
يحدد مجلس إدارة الصندوق بقرار منه الإجراءات والقواعد التنفيذية للتحصيل وأداء المزايا والإجراءات المتعلقة بصرف الحقوق والمستندات التي يتعين على العضو أو المستحقين عنه تقديمها.



٢٠١٤/٦/٣٠



٢٠١٤/٦/٣٠